العدد (1750) السنة السابعة - الأثنين (22) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ندوة لمجلس السلم والتضامن في بغداد بشأن الانتخابات

العبودي: اغلقنا ملفات ١١٥٠ شكوى للكيانات للسياسية

بغداد / علي ناجي

في اطار التداعيات التي اعقبت الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من اذار من الشهر الحالي ، واعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الجزئية، اقام مجلس السلم والتضامن جلسة نقاشية بشأن عمل المفوضية في الانتخابات البرلمانية امس الاول السبت بمشاركة ممثل عن منظمة تموز لمراقبة الانتخابات صبري كريم، وصلاح عبد الحسن من كربلاء عن شبكة شمس، فيما أعلن المتحدث باسم المفوضية قاسم العبودي عن انجازهم ١١٥٠ شكوى انتخابية، موضحا أن المفوضية ألغت عددا من المحطات الانتخابية لمخالفتها إجراءاتها.

واكد ممثلو المنظمتين ان الانتخابات جرت وفق المعايير الدولية، حيث قال ممثل منظمة تموز: انها شاركت في معظم الانتخابات التي جرت في العراق، ونشرت المنظمة ١٤٦٠٠ مراقب في عموم العراق وبدأ عملها منذ اليوم الاول لتحديث سجل الناخبين في٢٠٠٩/٨/١٦، موضحا وجود اخطاء للمفوضية بعدم وجود اسماء المهجرين في السجلات وكذلك بعض المواطنين، وقسم كبيرمن الفرق الجوالة من موظفي المفوضية وزعوا بطاقة الناخب على وكلاء وزارة التجارة "الحصة التموينية"، ما ادى الى اربكاك في عملية التصويت بعدم وجود اسماء الناخبين في السجل الانتخابي.

وتابع: حدثت ارباكات في اغلب مراكز تصويت الخارج، بسبب اصرار المفوضية على جلب مستمسكين يدل على ان الناخبين عراقيون، فيما لم تعتمد المفوضية على جواز السفر ناهيك عن شرط الولادة والاتيان بدليل يثبت انهم مولودون في محافظة معينة من محافظات البلاد، مبينا ان نظام الدوائر المتعددة الذي جاء وفق قانون الانتخابات عقد عملية الانتخابات عموما.

واوضح ممثل تموز: ان عدد مراكز الاقتراع في الرصافة ١٠٠٧٥ مركزا، والكرخ ٨٥٠ مركزا للاقتراع، وان مراقبينا مدربون على وفق المعايير الدولية، مبينا حصول تاخير في بعض مراكز الاقتراع ، وقسم اخر سبق الافتتاح ، معتقدا ان هذا تصرف شخصي من قبل مدراء المراكز، و٧٥٪ من المراكز كانت جيدة، كما جرى استبعاد بعض مراقبي الكيانات السياسية بسبب تعاون بعض موظفي المراكز معهم كما حصل في كركوك.

وطرد عدد من مراقبينا في شيخان في الموصل بحجة نفاد الباج، وهناك امور فنية مثل ترتيب الطابور وترتيب الاوراق كانت غير جيدة، مؤكدا ان عملية العد والفرز وادخال البيانات معقدة وعملية التزوير صعبة جدا.

واوضح ان استمارة ٥٠٢ هي خاصة لتعليق نتائج التصويت في كل مركز ووزعت المفوضية هذه الاستمارات على الكيانات السياسية والمراقبين، مشيرا الى ان المفوضية قامت بطرد عدد من موظفي ادخال البيانات لكونهم ينتمون الى جهات سياسية، موضحا ان الشكاوى الحمر بلغت بحدود ١٧٠ شكوى وصلت للمفوضية، منها حدوث تلاعب في صندوق من صناديق الاقتراع فيغلق وتسمى الشكوى حمراء.

فيما قال ممثل شبكة شمس: راقبنا جميع المراحل الانتخابية ابتداء من تحديث سجل الناخبين الى العد والفرز، مبينا ظهور بعض الصعوبات في مرحلة الدعاية الانتخابية بسبب اعطاء المرشحين المال وهدايا للمواطنين، مشيرا الى حدوث تلاعب في التصويت المشروط سيما الاميين منهم، موضحا ان الناخبين انتخبوا الشخصيات وليس البرامج، ورصدت شبكة شمس وجود دعاية انتخابية قريبة من المراكز الانتخابية وكان هناك تعاون بين منظمات المجتمع المدني والمفوضية.

اما بالنسبة للعد والفرز فقد اوضح ممثلو المنظمتين ان اعلان المفوضية النسب الجزئية عملت على ارباك الوضع السياسي وجعلت الكتل السياسية تتهمها بالتزوير، مبينين ان مراقبيهم يرصدون الخروقات عبر فاصل زجاجي يفصلهم عن موظفي المفوضية المختصين بالعد والفرز.

فيما اكد عضو الهيئة الادارية لمجلس السلم والتضامن حسان عاكف ان الانتخابات محطة سياسية مهمة في مسيرة البلد الجديد واسس البناء الديمقراطي فيه وقدمت عرسا ديمقراطيا جماهيريا بعيدا عن التجاذبات والمناورات.

وفي السياق ذاته طالب عميد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد عامر حسن فياض بان يكون دور المنظمات سياسيا وليس حزبيا.

من جهتها قالت الدكتورة فوزية العطية استاذة علم الاجتماع في جامعة بغداد: ان الانتخابات تتأثر بالظروف التي يمر بها المجتمع ، ومن المؤكد ان الظروف التي مر بها الشعب العراقي ألقت بظلالها بشكل سلبي على العملية الانتخابية، وعلى وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني مسؤولية مراقبة العمل البرلماني المقبل.

وفي السياق الانتخابي ذاته أعلن المتحدث باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قاسم العبودي عن انجاز المفوضية لـ ١١٥٠ شكوى انتخابية، موضحا أن ما تبقى منها والتي تبلغ ٨٢٩ سيتم انجازه خلال اليومين المقبلين.

واكد العبودي بحسب راديو (سوا) أن المفوضية ألغت عددا من المحطات الانتخابية لمخالفتها اجراءات المفوضية ، لافتا إلى أن نتائج الانتخابات كشفت حتى الآن عن مشاركة كبيرة للمرأة على صعيد التصويت وحصول المرشحات على أصوات أتاحت لها منافسة المرشحين من الرجال.

وانتقد متحدث باسم المفوضية ما وصفه بعدم فهم بعض الأحزاب والكيانات السياسية لقانون وأنظمة المفوضية ما يدعوها للمطالبة بإعادة العد والفرز، مشيرا إلى أن النتائج النهائية سيتم الإعلان عنها في الأيام القليلة المقبلة بعد الانتهاء من تدقيق البيانات المتبقية.

جانب من الندوة

رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب لـ (المدى): الحصانة لا تمنع القضاء من محاسبة المتهمين بالفساد او الإرهاب

بغداد / المدى

شدد بعض النواب على ضرورة أن يأخذ القضاء مجراه لملاحقة النواب والمسؤولين المتهمين بقضايا الفساد والارهاب بعد أن رفعت الحصانة عنهم بحسب الدستور وأصبحوا مواطنين عاديين، معتبرين أن «المساومات السياسية» كانت سبباً في عدم محاسبتهم، حيث اكد النائب المستقل والمرشح في قائمة الائتلاف الوطني العراقي وائل عبد اللطيف أنه لا يوجد غطاء قانوني يمنع محاسبة اي شخص سواء كان في الحكومة او البرلمان.

واضاف عبد اللطيف في اتصال هاتفي مع (المدى): كانت هناك حصانة لاعضاء مجلس النواب جعلتهم يعقدون المساومات فيما بينهم، وادى ذلك الى تأخير محاسبة المتهم منهم بالفساد، مشيرا الى ان القانون يطبق على جميع المواطنين سواء من كان منهم يعمل في الدولة او اي جهة اخرى وهذا ما حصل في محاسبة اعضاء في مجلس النواب المنتهية صلاحيته.

فيما رأى رئيس لجنة النزاهة البرلمانية السابق صباح الساعدي ان الحصانة التي كان يتمتع بها اعضاء مجلس النواب لا تؤثر على المحكمة التي ترفع دعاوى قضائية بحقهم.

واضاف الساعدي في تصريح لـ (المدى) اذا كانت هناك دعاوى قضائية بحق الوزراء والمسؤولين في الحكومة واعضاء البرلمان، سيطبق عليهم هذا القانون سواء كانوا يملكون الحصانة او لا يملكوها.

وفي السياق ذاته قالت النائبة عن التحالف الكردستاني تانيا طلعت ان من حق المحكمة ان ترفع دعوى قضائية ضد اي نائب في البرلمان، واضافت طلعت لـ (المدى) نحن في مجلس النواب رفعت عن بعض اعضاء المجلس الحصانة التي كان يتمتع بها الاعضاء، بعد ان اثبتت ادلة قانونية بحقهم ارتكابهم قضايا ارهاب وفساد.

من جهته قال النائب عن الائتلاف الوطني محمد مهدي البياتي في تصريح صحفي: لابد للقضاء أن يلاحق من عليهم قضايا فساد مالي وأداري أو أي تهم أخرى بعد أن رفعت الحصانة عنهم.

موضحا ان موضوع الحصانة أسيء فهمه ورئاسة مجلس النواب كانت مقصرة.

وتابع: عندما يكون هناك نائب وتظهر عليه قضايا بالجرم المشهود وهناك أدلة تثبت ذلك يجب أن ترفع هيئة الرئاسة الحصانة عنه حتى إذا لم تتمكن من الحصول على الأغلبية في هذا الموضوع». فيما اوضح الخبير القانوني عبير الهنداوي ان لجنة النزاهة البرلمانية المنتهية صلاحيتها هي التي كان من حقها ان تحقق مع اعضاء مجلس النواب السابقين، مضيفا: بعد ان يصوت البرلمانيون بالاغلبية ترفع الحصانة عن البرلماني المتهم وتحاسبه المحكمة.

واكد الهنداوي في تصريح خص به (المدى) بعد انتهاء صلاحية مجلس النواب ورفع الحصانة عن اعضائه يحق لاي مواطن او الادعاء العام ان يرفع دعوى قضائية بحقهم، مشيرا الى ان الادعاء العام العراقي ضعيف وهذا ما سبب عدم محاسبة الكثير من اعضاء البرلمان.

يذكر ان مجلس النواب قرر بالأغلبية في أواخر شهر شباط العام الماضي، رفع الحصانة عن النائب محمد الدايني على خلفية اعتراف أفراد من حمايته، بالمسؤولية عن عدد من أعمال العنف منها التفجير الانتحاري بحزام ناسف داخل (كافتيريا) المجلس عام ٢٠٠٧.، واعلان الحكومة الماليزية القاء القبض عليه في آب من العام الماضي عنه.

نقطة ضوء

والكرد عراقيون أيضاً

حازم مبيضين

نشعر بالحزن والإحباط ونحن نتابع تصريحات بعض السياسيين العراقيين التي انطلقت بعد الانتخابات النيابية الأخيرة، وهي تضع المواصفات لشاغل منصب رئيس الجمهورية القادم ، لتكشف أن هؤلاء لم يخرجوا من تحت عباءة نظام صدام حسين، ولتكشف أن أفكار تلك المرحلة ما زالت تعشش في أذهانهم بما فيها من شوفينية وإحساس فارغ بالتفوق، وكأنهم يرغبون بإعادة العراق إلى تلك المرحلة المظلمة، التي ساد فيها التفريق البغيض بين مكونات الشعب العراقي، فامتاز بعضهم عن الآخرين لمجرد انتمائه إلى مذهب بعينه، وسحقت القوميات الاخرى رغم أنها أصيلة في عراقيتها، لصالح قومية الرئيس القائد التي كان تمجيدها صلاة مفروضة على العراقيين، مقابل الحط من قدر القوميات الاخرى التي يشكل انتماؤها للعراق مصدر غنىً يؤكد احترام التعددية كمرحلة أساس من مراحل التحول إلى نظام ديمقراطي بديل للنظام الدكتاتوري.

لسنا بالتأكيد ضد أن يكون الرئيس العراقي عربياً سنياً أو شيعياً، أو مسيحياً، أو صابئياً، لكن على الآخرين التوقف عن الحديث عن القومية الكردية وكأنها أمر طارئ في بلاد الرافدين، وكأنها معادية للقوميات الاخرى التي يتكون منها الشعب العراقي، كما أن عليهم التوقف مرة واحدة وإلى الابد عن النظر إلى قومية أو دين أو مذهب أي مرشح لاي منصب، والنظر إليه باعتباره عراقياً فقط، هذا إن كان الساسة يتطلعون إلى عراق جديد ديمقراطي وتعددي وبعيد عن الافكار الشوفينية التي لن تورث غير العداء، وهي نفس الأفكار التي حاربها هؤلاء الساسة حين كانت نهجاً للبعثيين، الذين لم يتورعوا عن استعمال الاسلحة الكيماوية ضد أبناء القومية الكردية لانهم يطالبون بحقوقهم القومية ضمن الدولة العراقية، والمؤسف أن تصريحات بعض السياسيين عن ضرورة أن يكون الرئيس العراقي عربياً سنياً تتزامن مع ذكرى مأساة ومجزرة حلبجة ضد الكرد التي اقترفها نظام البعث العربي، وقائده السني صدام حسين.

ثمة ملاحظة يبدو أنها تغيب عن كل السياسيين الذين يقترفون خطيئة الاساءة للكرد، وهي تتمثل في أنهم يتمسكون بجنسية الدولة التي يعيشون فيها، في حال حصلوا على حقوقهم الثقافية والسياسية، ويقدمون انتماءهم لجنسية تلك الدولة على تمسكهم بقوميتهم التي يزداد تعلقهم بها كلما تعرضوا للاضطهاد والظلم والتمييز، ولعل المثال يبدو شديد الوضوح في الاردن التي خرج من بين صفوف أكرادها رئيس للوزراء، وعدد من الوزراء والقادة الكبار في الجيش، وبمعنى أن قوميتهم لم تمنع من وصول بعضهم الى أعلى المراتب الحكومية، وهم يؤكدون أنهم اردنيون أولاً وأكراد يعتزون بقوميتهم ولايتخلون عن الولاء للاثنتين، وفي مصر يبدو المثال شديد الوضوح أيضاً، حيث وصل العديد من الكرد إلى مواقع متقدمة في الدولة وأبدع بعضهم في المجال الثقافي، وتقدم على المصريين درجات، والمثال قائم في الشاعر أحمد شوقي، والكاتب عباس محمود العقاد، ومثلهم كثيرون.

الكرد عراقيون مثل العرب سنة كانوا أم شيعة، ومثل الصابئة والمسيحيين والتركمان، وللجميع حقوق متساوية أمام الدستور وقبله بين يدي مواطنتهم، وليس من حق أحد أن يحدد دين أو قومية أو مذهب من يشغل هذا الموقع أو ذاك في قمة هرم الدولة العراقية، لكن من حق الجميع السعي بالوسائل السياسية والدستورية لاشغال أي من هذه المناصب، وليس من حق أحد إشهار الفيتو على شخص بسبب قوميته أو دينه، كما ليس من حق أحد اعتبار هذا الموقع أو ذاك حكراً على قومية بعينها أو واحد من المذاهب أو الاديان، فالعراق لكل مواطنيه إن أراد العراقيون بناء وطنهم على أساس صحيح تكون فيه المواطنة أعلى قيمة من كل ما عداها.

خبير قانوني يوضح آلية تشكيل الحكومة الجديدة

ذي قار / وكالات

أوضح الخبير القانوني وعميد كلية القانون في جامعة الناصرية ميثم حنظل الآلية الدستورية التي سيتم اعتمادها لتشكيل الحكومة الجديدة بعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات.

وبين حنظل ان الدستور منح حق تشكيل الحكومة إلى الكتلة النيابية التي يصل عدد مقاعدها إلى ١٦٣ مقعدا «

وأفاد حنظل بأن على رئيس الجمهورية الحالي أن يدعو خلال ١٥ يوما من إعلان النتائج البرلمان المنتخب إلى الانعقاد لاختيار رئيس جديد للبلاد والبدء بالمراحل الأخرى لتشكيل الحكومة والتي تتضمن:

«اختيار رئيس الجمهورية وهذا الاختيار يحتاج إلى أغلبية الثلثين بما نسبته ٢١٦ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان، وبعد اختياره يكلف مرشح الكتلة الأكبر عددا، ولا يعني الكتلة الفائزة بأكبر مقاعد الانتخابات بل الكتلة المتشكلة بعد الانتخابات أي الكتلة المؤتلفة الأكبر، وسيكون أمامه ١٥ يوما. إذا نجح خلالها يبدأ رئيس الوزراء باختيار تشكيلته الوزارية وعرضها على البرلمان لنيل الثقة أما إذا فشل فسيصار إلى تكليف مرشح آخر من قبل رئيس الجمهورية».

وشدد حنظل على أن الدستور أعطى الحق في تشكيل الحكومة إلى الكتلة النيابية التي يصل عدد مقاعدها إلى ما نسبته النصف زائدا واحد من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٣٢٥ مقعدا لتكون قادرة على تحقيق الأغلبية.

واوضح بحسب راديو سوا ان الكتلة المؤتلفة هي التي تتشكل بعد إعلان نتائج الانتخابات وبحاصل جمع مقاعد الكتلتين يجب أن نحصل على ١٦٣ مقعدا وهذه لازمة لا بد من الحصول عليها لتشكيل واختيار رئاسة الوزراء لأنها تتشكل من نصف زائداً واحد من مجموع ٣٢٥ مقعداً وهذا الرقم ولو كان سهلا ومتيسرا سيكون جزءاً من صفقة».

ولفت حنظل إلى أن التوافقات بين الكتل البرلمانية ستكون هي الحل النهائي لاختيار رئيسي الجمهورية والوزراء فضلا عن التشكيلة الوزارية.

وتابع حنظل «سوف يختار رئيس الجمهورية مرشح الكتلة مجبرا ومكرها لا مختارا لأنه سوف يكون قد جاء باختيار ائتلافي، فلو عينت الائتلافات الاثنين مثلا القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون أو ما ستسفر عنه المفاوضات الجارية بين الكتل في الأيام القليلة القادمة، سيكون رئيس الجمهورية مكرها على هذا الاختيار لأنه سيختار شخصا له أغلبية برلمانية، هذا واقع النصوص، أما الواقع السياسي فسيصار إلى وجود صفقة لاختيار رئيس الجمهورية لأنه معقد ويحتاج إلى ثلثين، لهذا سوف تأتي التوافقات بين الكتل على النحو التالي: رئيس الجمهورية لا يحسم إلا بعد أن يسمى رئيس الوزراء خارج البرلمان كما تم في التجارب السابقة وهذا في الواقع ليس عيبا».

وأعربت أطراف سياسية عن مخاوفها من خلق فراغ دستوري قد يؤدي إلى عرقلة العملية السياسية في حال لم تنجح القوائم الرئيسة في عقد تحالفات تفضي إلى تشكيل الحكومة المقبلة.

٩٢ ٪ من أصوات الناخبين في ديالى تظهر عبور ١٨ مرشحة حاجز الألف صوت

ديالى / اوكانيوز

اظهرت نتائج فرز ٩٢ ٪ من اصوات الناخبين في محافظة ديالى ، ان اربع مرشحات من اصل ٧٧ استطعن تخطي الـ ٥ الاف صوت ، فيما استطاعت ١٣ اخريات من تخطي الالف صوت ،بينما تشير البيانات الاحصائية الى ان حظوظ مرشحات كتل عراقيين والحوار والجبهة التركمانية المنضوية في القائمة العراقية اقرب من غيرهن لشغل مقاعد الكوتا ، فيما تنتظرمرشحة التيار الصدري ضمن الائتلاف الوطني العراقي نتائج الـ٨ ٪ الباقية لعلها تضيف للقائمة مقعدا ثالثا يكون من حصتها . وبحسب احصائية اعدها مراسل وكالة كردستان للانباء (اكانيوز) في محافظة ديالى فأن مرشحة التيار الصدري رقية عبد محمد التميمي فازت بـ٨٤٦٦ صوتا تقف في مقدمة منافساتها المرشحات ، الا انها ما زالت تنتظر نتائج الـ٨ ٪ الباقية لعلها تضيف للقائمة مقعدا ثالثا يكون من حصتها حسب الية الكوتا في قانون انتخابات مجلس النواب .

وجاءت في المركز الثاني مرشحة كتلة «عراقيون» المنضوية في القائمة العراقية للمرشحة غيداء سعيد كمبش بـ٦٠٧٨ صوتا ويبدو انها حجزت مقعدها في مجلس النواب المقبل طبقا لالية الكوتا التي تضمن ثلث مقاعد القائمة للنساء.

واحتلت القيادية في الاتحاد الوطني الكردستاني ومرشحة التحالف الكردستاني وصفية بني ويس بـ٦٠٤٤ صوتا المركز الثالث، الا انها لن تستطيع حجز مقعد لها في مجلس النواب المقبل لحصول قائمتها على مقعد واحد ذهب الى رئيس القائمة حسن جهاد امين .

واستطاعت مرشحة جبهة الحوارالوطني المنضوية في القائمة العراقية ناهدة زيد منهل مانع من جمع ٥١٣٩ صوتا لتحتل المركز الرابع وتضمن مقعدها في مجلس النواب المقبل وفق الية كوتا النساء ، تاركة منافستها مرشحة الجبهة التركمانية المنضوية في القائمة العراقية مبجل ناظم ابراهيم بـ ٣٩٨٣ صوتا في المركز الخامس على امل ان تحقق في ما تبقى من الـ٨٪ او ان يكون المقعد التعويضي من حصتها.

اما عضوة مجلس محافظة ديالى في دورته السابقة ومرشحة الاتحاد الوطني الكردستاني ضمن قائمة التحالف الكردستاني امل شكر طيب رحيم فقد تمكنت من حصد ٣٨١١ صوتا لتأتي بالمركز السادس ، وجاءت مرشحة القائمة العراقية نجاة خلف حسين عليوي بالمركزالسابع بـ٣٠٢٣ صوتا ، فيما احتلت مرشحة كتلة التجديد (طارق الهاشمي) رغد علي مجيد علي المركز الثامن بـ ٢٨٢٥ صوتا ، وجاءت رئيسة اللجنة الامنية في مجلس محافظة ديالى في دورته السابقة ومرشحة ائتلاف دولة القانون سجى قدوري عزيز الجاووش بالمركز التاسع بعدما جمعت ٢٧١٢ صوتا ، ولم تتمكن عضوة مجلس النواب السابقة ومرشحة منظمة بدر ضمن الائتلاف الوطني العراقي منى صالح العميري سوى جمع ٢٤٧٢ صوتا لتأتي في المركز العاشر .

وبحسب النسبة التي اعلنتها المفوضية العليا للانتخابات ، فأن مرشحة كتلة الحوار الوطني كوثر عبدالستارالهدلوش حصلت على ١٨١٩ صوتا و مرشحة كتلة «عراقيون» ايمان ابراهيم عارف محيميد حصلت على١٦٥٨صوتا المنضويتين ضمن القائمة العراقية احتلتا المركزين الحادي عشر والثاني عشر على التوالي ، فيما جاءت عضوة الجمعية الوطنية السابقة و مرشحة المجلس الاسلامي الاعلى سوريا عبدالكاظم السلطاني بـ ١٦٤٣ صوتا في المركز الثالث عشر و مرشحة المستقبل المنضوية ضمن في القائمة العراقية فاتن نافع ولي ابراهيم التي حصلت على ١٦١٨ صوتا في المركز الرابع عشر ، ويبدو ان المجمع السكني في منطقة الغالبية لم يشفع لعضوة مجلس النواب السابقة ومرشحة الحزب الاسلامي العراقي تيسير ناجح المشهداني سوى بـ ١٥١٠ اصوات لتركن في المركز الخامس عشر.

وتشير الاحصائية الى ان مرشحة الحوارالوطني المنضوية ضمن القائمة العراقية سهاد حسين حبيب حصلت على ١٤٢٣ صوتا و التدريسية في جامعة ديالى ومرشحة الحزب الاسلامي العراقي منال محمود المهداوي حصلت على ١٢٦٧ صوتا وجاءتا في المركزين السادس عشر والسابع عشرعلى التوالي ، فيما جاءت مرشحة التحالف الكردستاني فاتن علي اكبر جمعة التي حصلت على ١٢٤٠ صوتا بالمركز الثامن عشر والاخيرة ضمن النساء اللائي تخطين الالف صوت .

يذكر ان المفوضية المستقلة للانتخابات اعلنت ان العدد الكلي للناخبين في ديالى الذين شاركوا في التصويت العام الذي جرى في السابع من اذار الجاري ، بلغ ٥٠٩٧٢٨ ناخبا من المجموع الكلي البالغ ٨٤٠١٤٢ ناخبا ، كما ان ٣٥٠٥١ ناخبا من مجموع ٥٤ الف مشمول بالتصويت الخاص من افراد القوات الامنية والراقدين في المستشفيات والمودعين في السجون، شاركوا في الاقتراع الخاص الذي جرى قبل ذلك بثلاثة ايام .

فيما يبلغ عدد المرشحين٢٦١ مرشحا من ضمنهم ٧٧ امرأة يمثلون عشرة ائتلافات و١٢ كيانا سياسيا يتنافسون لشغل ١٣ مقعدا للمحافظة في مجلس النواب العراقي المقبل ، وتشير بيانات المفوضية الى ان قوائم العراقية والائتلاف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني استطاعت حتى الان عبور العتبة الانتخابية(قيمة المقعد الواحد) البالغ قيمتها ٤٠ ألف صوت .

و جاءت القائمة العراقية بالمرتبة الاولى بعدما جمعت ٢١٩١٩٣ صوتا فيما حل الائتلاف الوطني العراقي (٧٨١٢٠ صوتا) بالمرتبة الثانية و ائتلاف دولة القانون(٥٧٦٣٧ صوتا) بالمرتبة الثالثة والتحالف الكردستاني (٤٢١٦٥ صوتا) بالمرتبة الرابعة والتوافق العراقي (٢٢٤٤٤ صوتا) بالمرتبة الخامسة .

وتنافس في الانتخابات ٦١٧٢ مرشحا من القوائم المشاركة من بينهم ١٨٠٣ نساء، على ٣٢٥ مقعدا من مقاعد مجلس النواب العراقي ومنها ٨٢ مقعدا للنساء.

ويبلغ عدد مقاعد مجلس النواب العراقي المقبل ٣٢٥ بينها ١٥ مقعدا مخصصة للاقليات والمقاعد التعويضية، وهي خارج عملية التنافس. وتم تخصيص ثمانية مقاعد للاقليات بينها خمسة للمسيحيين وواحد لكل من الصابئة المندائيين والايزيديين والشبك.

ونشرت الأمم المتحدة ١٣ فريقا في بغداد ونينوى والأنبار وكركوك، كما ان هناك ٥٠٠ مراقب دولي و٧٠ من الجامعة العربية و٢٥٠ ألف مراقب محلي مع ١٠٠ من الاتحاد الأوروبي يراقبون هذه الانتخابات.

لمن ذهبت اصوات الناخبات؟